العمالة الوافدة في دول الكويت

إعـــداد

د. طارق عبد العزيز الدوب

. استاذ مساعد في اكاديمية سعد العبدالله للعلوم الامنية، الكويت.

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد الثانى عشر – العدد الثالث – لسنة 2020

العمالة الوافدة في دول الكويت

د. طارق عبد العزيز الدوب

ملخص:

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الحالية الى تحرك الجهات المسؤولة حول قضية ارتفاع اعداد العمالة الوافدة بشكل ملحوظ ودراسة اسباب تلك الظاهرة ووضع الخطط والحلول المناسبة لحل تلك المشكلة مع تفعيل دور المواطنين في تلك القضية، والبحث في امكانية الاعتماد على العمالة الوطنية اثناء وضع خطط مستقبلية عند الاستغناء الجزئي عن العمالة الوافدة التي انطلقت خلال جائحة كورونا من قرارات حكومية، بالإضافة تحليل اراء شريحة من المواطنين ومعرفة الاتجاهات والآراء حول مشكلة العمالة الوافدة وارتفاع اعدادها والقدرة على الاحلال بالإضافة عن امكانية الحكومة لإعادة التركيبة السكانية.

منهجية الدراسة: دراسة الجانب النظري لاهم اسباب ارتفاع اعداد العمالة الوافدة، و ارسال استبيان الكتروني والاعتماد التحليل الاحصائي عن طريق:

– اسلوب التحليل الوصفي لإجابات المستقصي وذلك بحساب النسبة المئوية واستخدام الرسومات البيانية مثل الدوائر بالإضافة الي الجداول الاحصائية.

– اختبار **(t–test)**: اهم احد الاختبارات الاحصائية استخداماً لتحليل الاستبيانات والتي تهدف للكشف عن دلالة الفروق الاحصائية بين عينتين.

– اختبار **(ANONA)**: اختصار ل **(one–way analysis of variance)** ويهدف الى دراسة متغير مستقل واحد او عامل واحد على متغير تابع.

البيانات: تم الاعتماد في الدراسة الحالية على بيانات المجموعة الاحصائية السنوية لوزارة الداخلية من عام 2009 الى عام 2018 بما تحتوي على اجمالي مرتكبين الجرائم المواطنين وغير المواطنين بالإضافة الى دراسة اراء المشاركين في الاجابة على اسئلة الاستبيان عن طريق التحليل الاحصائي.

نتائج الدراسة: ظاهرة الخلل في التركيبة السكانية كانت نتيجة لعدم وجود خطة تنموية مدروسة وقائمة على اساس علمي مسبقاً، مما ادى الى اضرار عديدة مثل استقدام الأيدي العاملة الأجنبية دون دراسة، وعدم الاعتماد على المواطنين كأيدي عاملة رئيسية في البلاد. كما ان أي نجاح في تقليل نسبة العمالة الوافدة وتنفيذ خطة الاحلال، هو نجاح أمني بطبيعته لأنه يخفف الضغط على الأجهزة الأمنية خصوصاً بسبب ارتفاع اعداد مرتكبين الجريمة من غير المواطنين، فضلاً عن أثره على أنماط واتجاهات الجريمة والمخالفات القانونية حجماً ونوعاً وتوزيعاً.

المصطلحات العلمية

المجموعة الاحصائية السنوية، التركيبة السكانية، العمالة الوافدة، التحليل الاحصائي.

Expatriate workers in the State of Kuwait

Tareq Abdul-aziz Aldoub, PhD[1]

ABSTRACT:

Objective: The current study aims to inform the authorities to move on the issue of the significant increase in the number of expatriate workers and to study the causes of this predicament. As a result, the authorities must develop appropriate plans and solutions to solve this quandary while activating the role of citizens in that issue. Authorities must look into the possibility of relying on national labor during the development of future plans when partial termination of expatriate workers starts. This initiative was launched during the Corona pandemic by the government after analyzing opinions of a large segment of citizens and knowing their trends and opinions about the problem of immigrant workers, increase in their numbers and the ability to replace them; in addition to the government's ability to restore the demographics.

Methodology: Study the theoretical side of the most important reasons for the high number of expatriate workers, send an electronic questionnaire and approve the statistical analysis by:

- The descriptive method of analyzing the respondents' answers by calculating the percentage and using graphs such as circles in addition to statistical tables.
- (t-test): one of the most important statistical tests used for analyzing questionnaires, which aims to reveal the significance of statistical differences between two samples.

ANONA test: abbreviation for (one-way analysis of variance) and aims to study one independent variable or one factor on a dependent variable.

Data: The current study relied on the annual statistical group data of the Ministry of Interior from 2009 to 2018, including the total perpetrators of crimes, citizens and non-citizens, in addition to studying the opinions of the participants in answering the questions of the questionnaire through statistical analysis.

Conclusion: The current situation of the unbalanced demographic is a direct result of the lack of a well-studied and scientifically based development plan, which led to irreversible damages as a result of bringing in foreign workers without prior study and research, and not relying on citizens as the main labor source in the country. Moreover, any success in reducing the percentage of expatriate workers and implementing the replacement plan is a security success because it relieves pressure on the security services, especially due to the high

numbers of non-citizen perpetrators of crime, as well as its impact on the patterns and trends of crime and legal violations in size, type and distribution.

Keywords: Annual Statistical Collections, demographics, expats, statistical analysis.

الملخص

اصبحت ظاهرة زيادة العمالة الوافدة في دولة الكويت ظاهرة معقدة بحيث اصبحت متداخلة اجتماعياً و ثقافياً و اقتصادياً، ولا ننكر تأثيرها الايجابي منذ سنوات ، ومع زيادة اعداد العمالة الوافدة في الدولة ظهرت العديد من المشاكل التي تحرك معها الاعلام والشارع الكويتي تحديداً خلال جائحة كورونا، و منها الخلل في التركيبة السكانية و عدم وعي المواطن ما قد يأتي مستقبلاً من اضرار قد تؤثر على الاجيال القادمة من عدم الاعتماد على النفس وتطوير الذات، فعلى الجهات الحكومية الاعداد لخطط استراتيجية قائمة على اسس علمية لتدارك أي خلل في المستقبل سواءً عند جلب العمالة الوافدة، او عند اعتماد خطة الاحلال.

يتناول هذا البحث دراسة اوضاع العمالة الوافدة في دولة الكويت والتي تم تسليط الضوء عليها خلال فترة جائحة كورونا بالتحديد، من حيث الزيادة العددية واجبرت الحكومة الكويتية الى التحرك لإعادة التركيبة السكانية والعمل على وضع خطط لتكويت الوظائف في اغلب قطاعات الدولة، وما اذا كانت زيادة تلك العمالة تؤثر على الجهاز الامني في الدولة، بالإضافة الى النظر لتحديات الاستغناء عن العمالة الوافدة لاعتماد الدولة والاسرة الكويتية عليها منذ سنوات، وتطرقت الدراسة لأخذ راي شريحة من السكان وتحليل نتائجها ووضع الحلول والتوصيات التي من المتوقع ان تجني الدولة ثمارها بعد انتهاء جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية:

المجموعة الاحصائية السنوية– التركيبة السكانية – العمالة الوافدة – التحليل الاحصائي.

مقدمة:

من اهم العوامل المشتركة في دول العالم حاجتها لتنوع الايدي العاملة بمختلف مستوياتها سواءً كانت حرفية او فنية في القطاع الخاص او القطاع الحكومي و بمختلف التخصصات، كما ان هناك بعض الدول تتجه لتعيين المواطنين في اغلب الوظائف في القطاعين نظراً لتزايد عدد المواطنين في تلك الدول، و من الجانب الاخر وجود دول بإمكانها تعيين المواطنين في مختلف الوظائف و ذلك حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح التعامل مع ملف تسكين المواطنين في الوظائف الحكومية و توفر العمل في القطاع الخاص.

تعتبر دولة الكويت من الدول المستقطبة للعديد من الايدي العاملة بمختلف المستويات و التخصصات بحيث يتفاوت تسكين الوظائف في القطاعين الخاص و الحكومي ما بين المواطن وغير المواطن، مما ادى الى الخلل من الناحية التنظيمية في وضع العمالة الوافدة بمختلف مستوياتها لعدم وجود خطة استراتيجية منظمة للتعيين حسب النسبة بين المواطن و غير المواطن علماً بان تلك المشكلة ظهرت على الساحة اثناء جائحة كورونا، بالإضافة الى تحديد الحاجة الحقيقية من الايدي العاملة بصورة اكثر وضوحاً، ويلي ذلك متابعة اجراءات اختيار الموظفين وبالتحديد غير المواطنين من ناحية اجراءات التعيين و الرعاية السكنية بالإضافة الى الرعاية الصحية بشكل يعكس صورة الدولة و الحكومات المتعاقبة لتطبيق قواعد و اسس استقطاب وتعيين الموظفين حسب خطة موضوعة تضمن وجود نظام متكامل لا يظلم الوافد الذي اتى لكسب الرزق الحلال و اعطاء الحق للمواطن في التعين وتسكير الشواغر حسب التخصصات التي يحددها ديوان الخدمة المدنية او التي تعلن عنها الجهات المسؤولة في القطاع الخاص.

مشكلة الدراسة:

تشكل اعداد غير المواطنين في دولة الكويت ما يقارب ثلاثة اضعاف عدد المواطنين مما قد يؤدي الى مخاطر اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، بالتالي ظهرت مشكلة الدراسة الحالية وبالتحديد خلال جائحة كورونا و اصبح من الضروري دراسته اسباب ارتفاع اعداد لعمالة الوافدة والمنزلية واستقطابها والخلل الموجود في ارتفاع اعداد الوافدين مقارنة بالمواطنين.

اهمية الدراسة:

تظهر اهمية الدراسة الحالية من عدة منطلقات اهمها:

- انها تعالج موضوعاً على درجة عالية من الاهمية و هي زيادة اعداد غير المواطنين بشكل ملحوظ.
- قلة الدراسات و الابحاث في هذا الموضوع منذ بداية جائحة كورونا في هذا الموضوع قياساً على الارتفاع الواضح في اعداد العمالة الوافدة وما تشكله من مخاطر اجتماعية وثقافية ومدى حاجتنا لحل تلك الظاهرة.
- قد تساعد نتائج الدراسة و الآراء العامة الجهات المعنية على اتخاذ الخطوات الصحيحة و المضي قدماً للتعامل مع هذه الظاهرة و بالتحديد اثناء تفاقم مشكلة اعداد العمالة الوافدة اثناء جائحة كورونا.

هدف الدراسة:

- تحرك الجهات المسؤولة حول قضية ارتفاع اعداد العمالة الوافدة بشكل ملحوظ ودراسة اسباب تلك الظاهرة و وضع الخطط و الحلول المناسبة لحل تلك المشكلة مع تفعيل دور المواطنين في تلك القضية.
- البحث في امكانية الاعتماد على العمالة الوطنية اثناء وضع خطط مستقبلية عند الاستغناء الجزئي عن العمالة الوافدة التي انطلقت خلال جائحة كورونا من قرارات حكومية.

- تحليل اراء شريحة من المواطنين و معرفة الاتجاهات و الآراء حول مشكلة العمالة الوافدة وارتفاع اعدادها و القدرة على الاحلال بالإضافة عن امكانية الحكومة لإعادة التركيبة السكانية.

تساؤلات الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل التساؤلات التالية:

- ماهي اسباب ارتفاع اعداد غير المواطنين في دولة الكويت مقارنتاً بالمواطنين واعتماد اغلب مؤسسات الدولة على العمالة الوافدة؟
- ما هي اسباب اعتماد الاسرة الكويتية على العمالة المنزلية بشكل اساسي؟
- هل من الممكن الاستغناء على نسبة من العمالة الوافدة و المنزلية في دولة الكويت؟
- هل تشكل العمالة الوافدة وارتفاع اعدادها خطر على الجهاز الامني في دولة الكويت؟

6.منهجية الدراسة:

تم تحديد عينة الدراسة عن طريق ارسال اسئلة الاستبانة الكترونياً عن طريق برنامج (Google Drive) بواقع 9561 مستجيب. حيث تم مراجعة الاستبانات والبدء بعمليات التكويد ببرنامج (Excel) تمهيدا لإدخال الاستبانات في برنامج (SPSS) حيث استغرقت عمليات الادخال و التكويد ثلاثة ايام تقريباً حيث تم استخدام الادوات التالية:

- – اسلوب التحليل الوصفي لإجابات المستقصي وذلك بحساب النسبة المئوية واستخدام الرسومات البيانية مثل الدوائر بالإضافة الي الجداول الاحصائية.
- – اختبار (t–test): اهم احد الاختبارات الاحصائية استخداماً لتحليل الاستبيانات والتي تهدف للكشف عن دلالة الفروق الاحصائية بين عينتين.

- – اختبار (ANONA): اختصار ل (one–way analysis of variance) ويهدف الى دراسة متغير مستقل واحد او عامل واحد على متغير تابع.

اهمية العمالة الوافدة في دولة الكويت:

تعتمد دولة الكويت بشكل كبير على العمالة الوافدة في مختلف قطاعات الدولة والمجالات المختلفة، بحيث حيث لا يخلو بيت الاسرة الكويتية من العمالة المنزلية مثل المربية او الخادم او السائق او الطباخ، و ادت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة التعليم بالإضافة الى زيادة وعي المرأة الكويتية و مشاركتها في تحمل أعباء الحياة المعيشية مع الرجل و خروجها إلى العمل فضلاً عن تحملها مسئولية الحياة الزوجية وتربية الأبناء والعناية بهم، وهذا بدوره ساعد على استقدام العمالة الوافدة والاعتماد عليها بشكل واضح. ومن الجانب الاخر ترى ان عائدات الثروة النفطية الضخمة وتوظيفها في مشكلات التنمية الاقتصادية ، والتوسع العمراني ، والانفتاح الاقتصادي على معظم شعوب العالم المختلفة ساهمت بشكل كبير بزيادة معدلات تدفق العمالة الوافدة من الاطباء و المهندسين والمحاسبين وغيرهم من حملة الشهادات الجامعة والعليا، حيث ذكرت الدراسات ان من اهم اسباب استقطاب العمالة الوافدة لتعيينها في الوظائف المرتبطة بالمواهب والمهارات والخبرات التقنية والفنية في دولة الكويت هي:

اولاً: ثقافة المجتمع الكويتي والشباب ازاء التعليم الفني والمهني:

من الواضح عزوف الشباب الكويتي عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني بينما يندفعون إلى الكليات النظرية طلباً للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية، ولعل هذا سبب من أهم أسباب الاعتماد على العمالة الأجنبية عموماً فالمواطن تحول بعد ثورة النفط لا يقبل او لا يهتم بالرغبة في العمل اليدوي، بالإضافة الى ان المجتمع الكويتي والاسرة الكويتية بالتحديد قد ترى ان عمل الابناء في

الوظائف المهنية بالتحديد والتي تعتبر هدف رئيسي للعديد من العمالة الوافدة ثقافة مرفوضة وقد تؤثر مستقبلاً على وجاهة الاسرة الكويتية [1].

ان خريجي معاهد التدريب المهني لا يقبلون العمل اليدوي ولا يفضلونه لأنه غير مرغوب فيه، فالأعمال اليدوية والحرفية كالحدادة والنجارة والصباغة وغيرها من الحرف والمهن الغير مرغوب فيها من حيث المكانة الاجتماعية أو تدني معدلات الأجور، لذا نجد ان الشباب الكويتي يحرصون على العمل في القطاع الحكومي ذو الأعمال الكتابية والإدارية والمميزات الخاصة من علاوة اجتماعية وعلاوات أولاد ونظام تقاعدي، وتجدر الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية الضاغطة مؤخراً دفعت عدد كبير من الشباب الكويتي والذي لم يكمل تعليمه الجامعي إلى الالتحاق بالدورات التدريبية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي بحثاً عن العمل وإن كان يدوياً، ويعد ذلك مؤشراً إيجابياً نحو نظرة الكويتيين إلى العمل الفني والمهني و من هنا قد ينفتح المجال امام الحكومة الكويتية لتنفيذ سياسة إحلال العمالة الوطنية بإغلاق الشواغر في الأعمال المهنية، وبداية منطقية لوضع خاطئ استمر ثلاثة عقود بعد الطفرة النفطية والذي خلق سلوكاً غير مقبولاً عن اتجاهات الكويتيين نحو بعض الأعمال المهنية ولكن تضل بعض المهن معلقة مثل (عمال البناء، الاعمال الصحية، النجارة، صالونات الحلاقة...الخ). وكما ذكرنا أن عدداً من العوامل الاقتصادية والظروف الحالية جعلت من المواطنين يعيدون النظر في تقييمهم لبعض المهن.

ثانياً: قلة عدد السكان من المواطنين مقارنة بأعداد غير المواطنين:

ضآلة الكثافة السكانية نسبياً في دولة الكويت مع وفرة رأس المال الذي يمكن توجيهه لمختلف المشروعات الاقتصادية والاستثمارية التي تتطلب بالتالي أعداد كبيرة من العمالة غير متوفرة في السوق المحلي الوطني. و مع دخول عام

[1] ظاهرة العمالة الوافدة وتحديات القرن الحادي والعشرين 1998.

2020 من المتوقع اقتراب عدد سكان الكويت من 5 ملايين نسمة، بعد بلوغ اجمالي عدد المواطنين والوافدين 4 ملايين و829 ألفاً و507 نسمات، منهم مليون و419 ألفاً و395 مواطناً و3 ملايين و410 آلاف و112 وافداً.

وحسب احصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية ارتفع أعداد الوافدين من عام 2012 حتى الربع الثالث من عام 2019 نحو 80 ألف وافد اي خلال أقل من 7 سنوات، بعد أن شكلوا 2.607.762 نسمة حتى نهاية ديسمبر 2012، في حين زاد عدد المواطنين خلال الفترة ذاتها 20 ألفاً.

و ترتفع اعداد الجالية الهندية في البلاد إلى أكثر من مليون نسمة حتى نهاية النصف الأول من عام 2019، لتكون الأقرب لأعداد المواطنين، وتحتفظ بلقبها كأكبر جالية في البلاد، تليها الجالية المصرية، ثم الفلبينية، فالبنغالية، ثم الجنسيات الأخرى. وأشارت الإحصائيات إلى أن الكويتيين يمثلون حتى عام 2019 29.39%، في حين أن الوافدين يمثلون 70.61 %.

لذا فإن قلة السكان والشح في القوى العاملة الوطنية بالإضافة إلى البطالة المقنعة بسبب ميول المواطنين إلى العمل في القطاع الحكومي جعلت الدولة عاجزة عن تنفيذ خططها إذا ما اعتمدت على قدرتها البشرية فاضطرت إلى فتح أبوابها أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية على حد سواء وبكل أصنافها بحيث أصبح الوافدون (العرب والأجانب) يحتلون المكانة الأساسية في تركيب القوى العاملة .

ثالثاً: خطط التنمية خلال فترة السبعينات:

أدت الطفرة النفطية إلى ازدياد العائدات النفطية وتوظيفها في مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية والتوسع العمراني ، فكان لابد من استقطاب العمالة الوافدة الماهرة والعادية ، وذلك للرغبة في توفير الحياة العصرية الحديثة للمواطنين وتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في مشروعات الإسكان والطرق وغيرها من مشروعات البنية الهيكلية ومختلف الخدمات الأخرى.

رابعاً : القطاع الخاص و انتشار العمالة الوافدة:

يصل عدد العاملين الكويتيين في القطاع الخاص الى نحو 72 ألف مواطن، مقابل نحو 1.660 مليون عامل غير كويتي، وبذلك يعتبر القطاع الخاص الموظف الرئيسي للعمالة الوافدة اذا ما تمت مقارنته بعدد العاملين في القطاع الحكومي، وتتركز العمالة الوافدة في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والتشييد والبناء والصناعات التحويلية، ومن جانب اخر يمثل عدد العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 314916 مواطن في حين يمثل غير المواطنين 97718 من اجمالي 412634 عامل. ويغلب على هذه العمالة تدني مؤهلاتها التعليمية حيث تبلغ نسبة من هم في حالة تعليمية أمي 15.% ودون الثانوية 40.69% ومن حملة الثانوية العمة 16.19%، حيث كانت نسبة من حملة الشهادات فوق الثانوية العامة 8.28%، وغير مبين الشهادة 34.69% من إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص، ومن اهم اعمال تلك الفئة المشتغلون بالمهن العلمية و الفنية، المديرون، المشتغلون بالإعمال الكتابية و اعمال البيع، المشتغلون بمهن الخدمات، مهن الزراعة و الصيد، وعمال الانتاج و عمال تشغيل وسائل النقل و العمال العاديون[2].

مما سبق يتضح لنا ان ظاهرة ارتفاع اعداد العمالة الوافدة في دولة الكويت لها ما يبررها حيث ان بعد ظهور النفط اصبحت الدولة مركز جذب للعمالة من الدول الفقيرة ذات الأوضاع الاقتصادية المتدنية، ولا يمكن أن نغفل التحول الحضاري بمعناه الشمولي في دولة الكويت وتنفيذ خطط التنمية بالإضافة الى أن هذه المحيط الاستراتيجي لدولة الكويت أصبح سوقاً مهماً للسلع والمنتجات التي تصدر من الدول الصناعية إليها، فعجلة التنمية تحركت وبصورة سريعة مما حرك معها آلاف من العمالة بسبب قلة عدد السكان مقارنة بالعمالة الاجنبية و

[2] الادارة المركزية للإحصاء 2020.

رخص استقطابها، والوفرة المادية التي جعلت المواطنين يعتمدون في منازلهم وشوارعهم ومصانعهم ومزارعهم ومحلاتهم التجارية على الوافدين وبأجور زهيدة

الرعاية الانسانية و العمالة في دولة الكويت:

تعيش دولة الكويت نهضة عمرانية و ثقافية حالياً شاركت فيها العمالة الوافدة بشكل واضح خلال الاعوام المنصرمة، فمنهم من يملك الايادي البيضاء في الجانب الاكاديمي و الخدمات العمرانية و الخدمات الطبية و غيرها من الوظائف الادارية في القطاعين الخاص والعام، ومن الجانب الاخر من العمالة الوافدة من يزاول مهن صعبة المراس مقابل اجور متدنية جداً كأعمال النظافة و حراسة المؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة، فالقسوة و النظرة الدونية لهذه الفئة ليس لها مبرر ويخالف أبسط المبادئ الإنسانية، وينبغي علينا العمل على إزالتها من أذهان الناس وعقولهم؛ مما يتطلب بذل جهود إنسانية صادقة من الجميع وعلى رأسهم خطباء المساجد والهيئات المعنية بحقوق الإنسان.

و تحديداً خلال جائحة كورونا عانت فئة العمالة الوافدة ذات الاجور المتدنية الامرين، و ذلك لأنها الفئة الاضعف في المجتمع في ظل هذه الازمة، من جانب يتحمل العمال الوافدون خلال الازمة الحالية وطأة الوباء، لقد أثر إغلاق الشركات في دولة الكويت على العمال الوافدين ذوي الدخل المنخفض بشدة خاصة مع انخفاض الدخل والتحويلات بشكل حاد، مما يعني فقدان شريان الحياة المالي الحيوي للعديد من الأسر الضعيفة، ومن الجانب الاخر تتلقى تلك الضغوطات من اصحاب العقارات لدفع أجارات السكن الخاص بهم اذ وصل الحال بقطع تيار الكهرباء عن مقر السكن في حال عدم دفع الاجار، في الوقت الذي اغلقت في جميع الشركات و المؤسسات في الدولة ابوابها للاحتياطات.

← الفساد الاداري و العمالة الوافدة:

اظهرت جائحة كورونا العديد من الامور التي ينظر اليها البعض انها كانت موجوداً مسبقاً ولكن ليست بهذه الحجم والصورة وهي ظاهرة تجار الاقامة او ما

يسمى الاتجار بالبشر، عمالة من كل أجناس العالم جاءوا إلى الكويت بحثاً عن العيش الكريم والرزق الوفير، حالمين بتوديع حياة الفقر والعوز في بلدانهم بعد أن باعوا كل ما وراءهم لحساب الشخص المسؤول في بلدهم سواء كان مكتب جلب العمالة او تجار الإقامات في دولة الكويت، وذلك من أجل الحصول على إقامة ودخول البلاد والعمل لتحسين مستوى معيشتهم، حيث تتفاجأ تلك الفئة بعدم وجود وظيفة او مأوى او رعاية صحية من المفترض يكون مسؤول عنها المسؤولين عن جلب تلك العمالة. فمن الصعب على هؤلاء ان يتماشوا مع هذا الوضع او ان يعودوا الى ديارهم مرة اخرى، فإنهم يضطرون إلى العمل كباعة جائلين وبعضهم لا يجد أمامه مفراً سوى التسول وقد يدف بعضهم الى ارتكاب الجرائم التي قد تؤثر على الوضع الامني في البلاد، وعند البحث عن اساس تلك المشكلة نرى ان الية جلب تلك العمالة من الواضح انها غير منظمة وتخدم المصلحة الشخصية وانها احد اهم اسباب الفساد الاداري في الدولة سواء كان الكفيل مواطن او شركة لاستقطاب العمالة الوافدة.

واتجهت الدولة نحو مكافحة الفاسدين من تجار الاقامات من المسؤولين والوسطاء بالإضافة الى شركات استقطاب العمالة الوافدة بتحرك واضح ودعم اعلامي وشعبي لإنصاف فئة كبيرة من مخالفي الاقامة ممن وقع عليهم الظلم البين، بالإضافة الى استغلال فترة جائحة كورونا لتقليل اعداد تلك الفئة لتخفيف الضرر الذي ممكن ان يسببه هذا الوباء، حيث اظهرت تلك الازمة الظلم البين الواقع على هذه الفئة التي لاحول لها ولا قوة.

حيث اطلقت دولة الكويت في شهر ابريل عام 2020 وتستمر لمدة شهر حملة باسم "غادر بأمان" محتواها ترحيل الوافدين المخالفين لقانون الاقامة دون غرامات وبتذاكر سفر مجانية مع امكانية عودتهم بشكل قانوني ضمن اجراءات الحكومة لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، وتعديل التركيبة السكانية، حيث تستمر

خطة اجلاء المخالفين رغبة بتعديل الاوضاع مستقبلاً في دولة الكويت لمكافحة الفساد رعاية العمالة الوافدة بشكل افضل مما كان عليه مسبقاً.

و اتجهت الحكومة الكويتية خلال النصف الاول من عام 2020 بداية جائحة كورونا في تنفيذ أولى مراحل برنامجها المتعلق بترحيل العمالة الوافدة المخالفة لقانون الإقامة بعد أن أجبرتها تلك الأزمة على ذلك، حيث استغلت الكويت هذه الفرصة للتخلص من أكثر من 150 ألف أجنبي مقيمين بالبلاد بشكل غير قانوني بعد أن تجاوزوا على الأرجح مدة إقامتهم المسموح بها، في وقت تكافح فيه الحكومة من أجل تركيز جهودها نحو السيطرة على الوباء. حيث بدأت الجهات المسؤولة باستقبال الأجانب المخالفين لقانون الإقامة، والذين سلموا أنفسهم طواعية لوزارة الداخلية وقد تم وضعهم داخل مدارس أعدت لهم وتم تزويدها بكل الظروف الملائمة للسكن المؤقت، حيث تقدمت مجموعة من الجنسيات منها الفلبينية والمصرية والهندية والبنغالية والسريلانكية ممن يشكلون اغلبية المخالفين.

حيث استمرت عملية ترحيل المقيمين غير القانونيين على أن تستمر العملية لحين امتثال جميع المخالفين لقرارات الدولة، كما ألغت وزارة الداخلية الغرامات المقررة على الوافدين المخالفين لقانون الإقامة، في حال سفرهم إلى بلدانهم خلال تلك الفترة حسب الخطة الموضوعة من قبل الحكومة.

جائحة كورونا و الازمة الاقتصادية:

ادت الازمة الصحية لجائحة كورونا إلى انتشار تداعيات اقتصادية كبيرة، انعكاساً لصدمات تلحق بالعرض والطلب تختلف عن الأزمات السابقة، ويتعين على الحكومات وضع سياسات جوهرية توجه لمساعدة الجانب الاقتصادي على تجاوز فترة انتشار هذا الوباء، مع الحفاظ على سلامة شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الشركات و المؤسسات وبالتالي تأتي الفائدة على العاملين، والمقرضين والمقترضين، والموردين والمستخدمين النهائيين لكي يتعافى النشاط

متى توارت هذه الفاشية. والهدف هو منع أزمة مؤقتة كهذه من إلحاق ضرر دائم بالعمالة الوافدة والشركات من خلال فقدان الوظائف وحالات الإفلاس.

وتمرّ الكويت كغيرها من دول الخليج بأزمة اقتصادية حادة في أعقاب تراجع أسعار النفط، وقد زاد فايروس كورونا من تعقيد المشاكل بشكل أكبر، ولذلك تجد الحكومة نفسها في موقف محرج للغاية في هذا الصدد وهي تسابق الزمن من أجل محاصرة عدد المصابين علماً بان دولة الكويت قدمت العلاج مجاناً للمصابين بفايروس كورونا المستجد من مواطنين ووافدين ولا زالت كذلك.

خطة الاحلال و اعادة التركيبة السكانية :

حركت ازمة كورونا الكثير من القضايا من اهمها وضع العمالة الوافدة المخالفين للإقامة وكيفية اجلائهم الى بلادهم حيث استغلت الحكومة تلك الظروف لتنفيذ خطة احلال الوظائف واعادة التركيبة السكانية لأنه ليس من المعقول ان يكونوا المواطنين اقلية في وطنهم، حيث أصبح حديث الناس في الكويت هو تعديل التركيبة السكانية وكأن سبب هذه الأزمة هو فيروس كورونا، فليس من المعقول أن دولة يقدر عدد المواطنين فيها بـ1.344 مليون نسمة تقريباً، في حين يبلغ عدد الوافدين ما يقارب 3 ملايين نسمة وأكثر، مع العلم ان الجالية الهندية تشكل أكبر جالية في الكويت و عددها وصل إلى مليون أي ما يقارب عدد المواطنين، حيث اظهرت ازمة كورونا حقيقة اعداد الوافدين علي السطح بالإضافة الى قضايا الفساد من حيث الاتجار بالبشر حيث جاءت خطط وقرارات الإحلال وتعديل التركيبة السكانية كردة فعل لمواقف بعض الدول تجاه مواطنيها في عملية الإجلاء بالإضافة الى الضغط الاعلامي والشعبي حول تلك القضية. حيث كانت الطموحات كبيرة وقرارات أخذت صفة الاستعجال، مثل قرار الاستغناء وانهاء الخدمات كان مفاجئاً ونزل كالصاعقة على رؤوس العمالة الوافدة في الكويت الذين ناموا على أزمة كورونا وأصبحوا بأزمة انهاء خدمات

مفاجئة، تسببت بخسائر مادية كبيرة وخوف من المطالبات البنكية المتمثلة بقروض.

تحركات الحكومة تجاه زيادة اعداد العملة الوافدة:

ان مجلس الخدمة المدنية اصدر القرار (رقم 13 في عام 2007)، والذي تضمن بمطالبة تكويت العاملين في الأجهزة الحكومية وحددها بنسب سنوية وفق ضوابط وشروط، ولكن لم يتم تحديد مدة زمنية للإنجاز، ولم يعمل بالقرار، وأردف بقرار آخر (رقم 11 في عام 2017)، وهو قرار مماثل لقرار سنة 2007، اشتمل على الشروط والضوابط نفسها والنسبة المحددة ذاتها تقريباً، مع تحديد مدة زمنية للإنجاز خلال خمس سنوات من تاريخ القرار، و خلال 10 سنوات ما بين القرار الأول والثاني والنتيجة أزمة التركيبة السكانية ما زالت موجودة فلو اتبعت سياسة الإحلال بنسبة 15 في المئة سنوياً من تاريخ القرار من2007 لوصلنا اليوم في عام 2020 الى نسبة عمالة وطنية أكثر من 90 في المئة ولم تفاجئنا الحكومة اليوم برفع طموحاتها في تحقيق نسب عالية من خطة الاحلال بالاستغناء عن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة تصل الى 250 ألف وافد[3].

اذا كانت خطة الحكومة خلال هذه الخمس سنوات المقبلة وضع استراتيجية شاملة وإجراءات عملية واضحة الرؤية جادة التنفيذ يتم من خلالها الاستغناء عن عدد معين من العمالة الوافدة خلال خطّة زمنية طويلة تصل إلى خمس سنوات، وبنسب سنوية معقولة كما جاء في قرارات مجلس الخدمة المدنية المذكور، ويتم خلالها نقل خبرات العمالة الوافدة الخبيرة إلى العمالة الوطنية ويتم إحلالها تدريجيا فتصبح عمالة وطنية مدربة خبيرة، فمن المفروض ان تضع الحكومة خطة بديلة قبل الدخول في ازمة اخرى و وضع بديل استراتيجي.

---

[3] الاحلال طموحات كبيرة وقرارات سريعة 2020.

الاحصائيات والارقام:

و بالنظر إلى الاحصاء الصادر في سبتمبر 2019 من الإدارة المركزية للإحصاء نجد ان عدد الكويتيين العاملين في الوزارات المختلفة (غير الهيئات الملحقة والمستقلة) يبلغ (233) ألف كويتي في حين عدد الوافدين هو (72) ألف وافد، أي أن نسبة الكويتيين في وزارات الحكومة هي 77% ونسبة الوافدين 23%، حيث أن الجزء الأكبر من عدد الوافدين المذكور أعلاه مركز في وزارتين اثنتين هما التربية (29) ألفاً والصحة (35) ألفاً ومجموعهم (64) ألفاً، وهم يعملون في المهن التدريسية والصحية التي لا يوجد كويتيون لشغلها، و يتبقى لباقي الوزارات (8) آلاف فقط.

و في الإدارات الحكومية مثل الديوان الأميري وديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع والطيران المدني وغيرها، ففيها (21) ألف كويتي و(3) آلاف غير كويتي، وفي الجهات الملحقة (33) ألف كويتي و(5) آلاف غير كويتي، وفي الجهات المستقلة (11500) كويتي و(8) آلاف غير كويتي، وجميع أعداد غير الكويتيين المذكورة تشمل الخليجيين واليمنيين.

و تأتي وزارة الأوقاف في مركز متقدم من حيث عدد الوافدين بسبب النقص الحاد في الكويتيين في مهنتي الأئمة والمؤذنين، حيث يبلغ عدد الوافدين (3300) وافد، في حين يبلغ عدد الوافدين في وزارة العدل (1200) وافد، علماً أن وزارة العدل هي التي تحظى بالقدر الأكبر من اللوم والضغط الإعلامي للإحلال.

وتدل الأرقام على تفوق عدد الكويتيين بنسب عالية على غير الكويتيين في مختلف الجهات، كما تدل أيضاً على أن الحاجة ما زالت موجودة لتعيين الوافدين في بعض التخصصات والخبرات نظراً للنقص في العنصر الكويتي في هذه

التخصصات رغم كثرة عدد الكويتيين الذين توظفوا في الجهات الحكومية خلال عام 2019 (أكثر من عشرين ألف كويتي) [4].

وقد يقول قائل إن وظائف الوافدين المبينة أعلاه رغم قلة عددها فإن الكويتي أولى بها، وهذا صحيح، فالكويتي هو الأولى ولا خلاف في ذلك، إذا توافر التخصص المطلوب مثل المهن الطبية أو تدريس المواد العلمية أو غيرها، ولكن هناك أيضاً الحاجة إلى الوظائف الدنيا التي يندر فيها العنصر الكويتي مثل الحرفيين والفنيين والسواقين والمراسلين والطباعين والفراشين، التي يشغلها غير الحاصلين على الشهادات، حيث تشير الأعداد إلى أن عدد الوافدين في جميع هذه الجهات (الحكومة والهيئات المستقلة والملحقة) هو (96757) منهم (55) ألف جامعي و(40) ألف غير جامعي، أي أن نصف أعداد الوافدين تقريبا من غير المتعلمين ويعملون في الوظائف البسيطة، فمثلاً في مجلس الأمة (521) كويتيا و(198) وافدا، منهم (24) مستشارا فقط، والباقي هم من هذه الوظائف التي نتحدث عنها وقد يصعب الإحلال فيها وقد تواجه الحكومة بعض العوائق عند تنفيذ خطة الاحلال منها:

1. أن الغالبية العظمى من الوظائف الحكومية مشغولة من الكويتيين اساساً.
2. هناك العديد من الوظائف المهمة لا يوجد العدد الكافي من الكويتيين لشغلها مثل الصحة والتعليم وبعض المهن الفنية، وعلى الحكومة اعادة النظر في توفير عدد كافي من المقاعد الخاصة بقبول الطلبة في تلك التخصصات لتعيينهم في المستقبل وسد الاحتياج الوظيفي بعد التدريب و التأهيل.
3. هناك وظائف يصعب حالياً وفي المستقبل القريب شغلها بالكويتيين وهي الوظائف المهنية الدنيا.

[4] رياح و اوتاد: بين الحقيقة و الاثارة في التركيبة السكانية 2020.

4. أن الوظائف التي يمكن الإحلال فيها بقرارات فورية هي وظائف قليلة العدد مثل الإداريين والمهندسين والقانونيين، ولن يؤدي إحلالها بقرارات إدارية فورية إلى تعديل ملموس في نسب التركيبة السكانية.

5. يجب تشجيع الكويتيين على أعمال إمامة المساجد والمؤذنين وأعمال الصيانة والتشغيل الفنية والأعمال المهنية والسكرتارية التنفيذية، وتدريس المواد العلمية والمهن الطبية المساندة مع تزويدها بالحوافز المناسبة حتى تتحقق خطة الاحلال كما يجب.

ارتفاع اعداد العمالة الوافدة وتأثيرها على الامن:

في ظل التوجهات الراهنة والتي تستهدف الحد من ظاهرة زيادة العمالة الوافدة والحاق المواطن بديلاً في مختلف الميادين، كان لابد من القاء الضوء على اثر تفاقم اعداد الوافدين في دولة الكويت واثرها على الجانب الامني، بالإضافة الى تسليط لضوء على الجنسيات الاعلى ارتكاباً للجرائم ونوع تلك الجرائم، وذلك لوضع لحلول المناسبة للتغلب على تلك الظاهرة.

علاقة التركيبة السكانية بالظواهر الاجرامية:

ان المتغير الديموغرافي للسكان يعتبر من اهم المتغيرات التي يهتم بها الباحثين لدراسة الظاهرة الاجرامية، وذلك لربط العلاقات بين معدل الظاهرة الاجرامية والزيادة العددية للسكان، ومن اهم المتغيرات الديموغرافية (حجم السكان– الكثافة السكانية– التوزيعات العمرانية– التوزيعات النوعية)، ويعتبر المستوى التعليمي ايضاً من اهم المتغيرات و العوامل لارتكاب الجريمة خاصة عند ارتفاع اعداد العمالة الوافدة في الدولة.

يعتبر الحجم السكاني و التجمع البشري احد اهم الخصائص التي لا تكاد تخلو منها دراسة في هذا المجال، ومن الملاحظ وجود تأثير طردي بين زيادة عدد السكان وارتكاب الجرائم، فهناك نظريات اثبتت ذلك ومن اهمها النظرية الكلاسيكية التي تأكد وجود تلك العلاقة التي تؤدي الى التفكك الاجتماعي

والمرتبط بزيادة عدد السكان، اما وجهة النظر الديموغرافية تنظر الى ذلك الارتباط كانعكاس لتركيز انواع كثيرة من الناس الذين يميلون الى ارتكاب الجريمة في مكان واحد، و تتميز نظرية الثقافة الفرعية بقدر خاص من الاهمية مقارنة ببقية المداخل النظرية لأنها تفسر علاقة حجم الجريمة و الانحراف من خلال زيادة الاغراء و الحوافز تجاه السلوك الشاذ بين سكان الاماكن الكبرى، بالإضافة الى ان هناك مداخل تفترض وجود بواعث و حوافز انحرافيه و تركز على عوامل اخرى في البيئة الحضرية اتي تجعل الامر اكثر احتمالاً للتعبير عن تلك الحوافز بالسلوك المتعلق بالانحراف و الاجرام، وكشفت دراسة ريكليس عام 1967 ان السلوك الاجرامي ذاته يختلف باختلاف العمر، ولوحظ ان نوع الجريمة يختلف باختلاف عمر المجرم، فالمجرمون من كبار السن يتورطون بصورة متكررة في جرائم القمار و الغش و التسكع، كما اضافت دراسات اخرى ان جريمة القتل احد الجرائم التي ترتكب عادة من قبل كبار السن. اما جرائم سرقة السيارات و السطو على المنازل فيعتقد انتشارها بين المجرمين صغار السن[5].

10.2 العمالة الوافدة في دولة الكويت و ارتكاب الجرائم:

تعددت اسباب الجرائم فحسب الدراسات قد يكون هناك دوافع رئيسية لارتكاب الجريمة منها الجهل بالأنظمة والقوانين، الاغراء واتباع الشهوات، المشاكل الاسرية وقد تكون مادية، والبطالة. وقد تظهر اسباب ارتكاب الجريمة بصورة اوضح عند ربطها بمتغيرات ارتكاب الجريبة مثل الجنسية و الجنس و العمر و المستولى التعليمي و غيرها من المتغيرات. و حسب المجموعة الاحصائية السنوية التي تصدر من وزارة الداخلية في دولة الكويت تقسم الجريمة اربعة اقسام وهي كالتالي: (جرائم المصلحة العامة–جرائم النفس– جرائم العرض و السمعة– جرائم المال)، ويدرج تحت كل مسمى مما سبق العديد من الجرائم الفرعية.

[5]اثر العمالة الوافدة على الامن الجنائي 2005 .

وتطرقنا في دراستنا لحالية بمقارنة اجمالي مرتكبين الجرائم من المواطنين وغير المواطنين بالإضافة الى النسبة المئوية من الاجمالي العام لكي تتضح الصورة بشكل افضل.

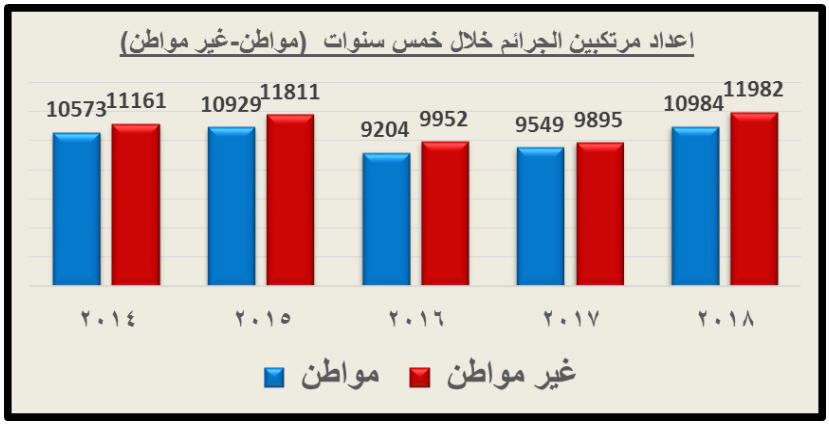

رسم بياني (1)

ويتضح من الرسم البياني (1) السابق بعد مقارنة اعداد مرتكبين الجرائم النقاط التالية:

- عام 2014 يزيد اجمالي مرتكبين الجرائم من غير المواطنين ب 588 مرتكب عن المواطنين.
- عام 2015 يزيد اجمالي مرتكبين الجرائم من غير المواطنين ب 882 مرتكب عن المواطنين.
- عام 2016 يزيد اجمالي مرتكبين الجرائم من غير المواطنين ب 748 مرتكب عن المواطنين.
- عام 2017 يزيد اجمالي مرتكبين الجرائم من غير المواطنين ب 346 مرتكب عن المواطنين.
- عام 2018 يزيد اجمالي مرتكبين الجرائم من غير المواطنين ب 998 مرتكب عن المواطنين.

ومن الملاحظ ان المرتكبين للجرائم من غير المواطنين في جميع السنوات المذكورة اعلى من المرتكبين المواطنين حيث كانت اعلى سنة 2018.

رسم بياني (2)

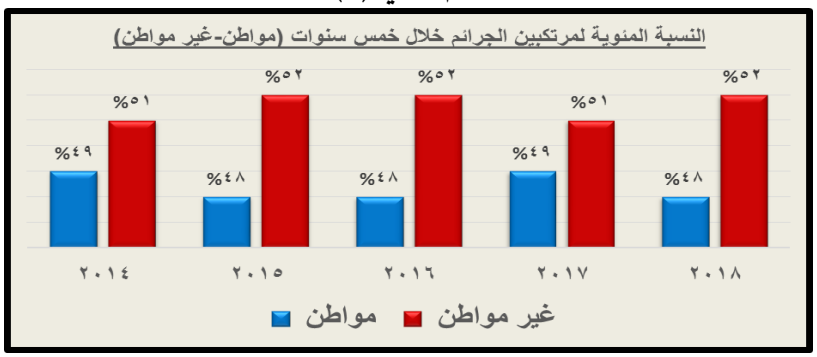

وفي الرسم البياني (2) السابق تم حساب النسبة المئوية لمرتكبين الجرائم من المواطنين وغير المواطنين من الاجمالي العام للمرتكبين لآخر خمسة اعوام و يتضح التالي:

- عام 2014 تزيد نسبة مرتكبين الجرائم من غير المواطنين 2% عن المواطنين.
- عام 2015 تزيد نسبة مرتكبين الجرائم من غير المواطنين 4% عن المواطنين.
- عام 2016 تزيد نسبة مرتكبين الجرائم من غير المواطنين 4% عن المواطنين.
- عام 2017 تزيد نسبة مرتكبين الجرائم من غير المواطنين 3% عن المواطنين.
- عام 2018 تزيد نسبة مرتكبين الجرائم من غير المواطنين 4% عن المواطنين.

ومن الملاحظ ان نسبة المرتكبين للجرائم من غير المواطنين في جميع السنوات المذكورة اعلى من نسبة المرتكبين المواطنين.

11.اراء واتجاهات المواطنين وغير المواطنين قضية العمالة الوافدة اثناء جائحة كورونا:

يتناول هذا الجزء اساليب المعالجة الاحصائية التي تم استخدامها في الدراسة، تم اعداد الاستبيان لمعرفة اتجاه واراء سكان دولة الكويت من المواطنين وغير المواطنين حول النقاط التي تم طرحها في الدراسة الحالية، بدأً من مدى استفادة الحكومة من الازمة الراهنة واعداد خطة استراتيجية و تنفيذها، و ما مدى حاجة دولة الكويت للعمالة الوافدة بشتى انواعها سواءً المتخصصة او المهنية، وهل باستطاعة الحكومة الكويتية القدرة بتنفيذ خطة احلال المواطن بدلاً من المقيم في جميع الوظائف، وهل تتلقى العمالة الوافدة الرعاية السكنية والصحية في دولة الكويت خلال الفترة السابقة علماً بان خلال جائحة كورونا اظهرت ما لم يتوقعه المواطن، واخيراً مدى التزام الكفيل والوافد بعقد العمل والقوانين الموضوعة فيه، وفيما يلي بيانات واجوبة و استنتاجات الاستبيان مرفق فيها الجداول و الرسومات البيانية:

اولاً: مجتمع الدراسة:

تم ارسال اسئلة الاستبيان الكترونياً حيث كانت بيانات المشاركين كالتالي:

- عدد المشاركين في هذا الاستطلاع بلغ 9561 مشارك بلغ عدد الذكور 4962 مشارك بنسبة 51.9% وعدد الإناث 4599 مشاركة بنسبة 48.1%.
- بلغ عدد المشاركين في الاستبيان من المواطنين 8622 بنسبة 90.2% و غير المواطنين 939 بنسبة 9.8%.
- كان تقسيم الفئة العمرية للمشاركين في الاستبيان كالتالي حيث كان عدد المشاركين من 18 الى 30 عام 772 مشارك بنسبة 8.1%، و 4145 مشارك من 31 الى 50 عام بنسبة 43.4%، و 4644 مشارك من 50 عام فاكثر بنسبة 48.6%.

– ومن حيث المستوى التعليمي شارك في الاستبيان عدد 2311 مشارك من حملة الثانوية العامة بنسبة 24.2%، و 5869 مشارك من حملة البكالوريوس بنسبة 61.4%، و 1381 مشارك من حملة الشهادة العليا بنسبة 14.4%.

ثانياً: ادوات جمع البيانات:

تعتبر الاداة من اهم المصادر الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على المعلومات الضرورية اللازمة للدراسة، و بسبب الظروف الراهنة لظاهرة جائحة كورونا تم الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي لحصول على المعلومات المطلوبة وهي عن طريق الاجابة على اسئلة الاستبيان، و تم تصميم الاسئلة بحيث تخدم اهداف الدراسة و ترتبط بمحتوياته وذلك للأسباب التالية:

-توفير الوقت والجهد في عملية جمع المعلومات بالإضافة الى الاخذ بالاحتياطات الصحية خلال جائحة كورونا.

-الاستبانة تعطي الحرية الكاملة للمشارك في اختيار الوقت و الظروف المناسبة لتعبئتها، وحرية التفكير في الاسئلة.

-تم وضع الاسئلة بأسلوب علمي موضوعي والرجوع الى المصادر و الوثائق عند الضرورة و يقلل من فرصة التحيز.

ثالثاً: صدق وثبات اداة الدراسة:

لقد تم استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ (Cronbach's alpha) وقد تم حساب معامل الثبات للاستبانة ويوضح الجدول التالي معامل الثبات لأول 12 سؤال لأسئلة الاستبانة:

جدول (1) قيمة معامل الفاكرونباخ لحساب ثبات الاستبانة

السؤال	معامـــل الثبات
1–توجد خطة استراتيجية كفؤ لإعادة التركيبة السكانية.	.761
2–تحرص الحكومات الكويتية المتعاقبة على تنفيذ خطة إعادة التركيبة السكانية بكفاءة.	.747
3–وجود العمالة المنزلية مطلب أساسي للأسرة الكويتية.	.816
4–تساهم العمالة الوافدة مساهمة فعالة في الأداء الحكومي.	.788
5–يعتمد القطاع الخاص على العمالة الوافدة.	.817
6–يمكن الاستغناء عن العمالة المنزلية بنسبة.	.815
7–يمكن الاستغناء عن العمالة الوافدة في القطاع الحكومي بنسبة.	.821
8–يمكن للمواطن القيام بجميع ما يقوم به الوافد من اعمال بكفاءة.	.800
9–توجد خطة واضحة تحدد اماكن سكن العمالة الوافدة.	.754
10–تلتزم الجهات المسئولة بتنفيذ و متابعة إسكان الوافدين.	.789
11–يلتزم اصحاب العقارات بتعليمات الجهات المسؤولة عن خطة إسكان الوافدين.	.734
12–يلتزم طرفي العلاقة – صاحب العمل(القطاع الخاص) و الوافد – بتنفيذ شروط عقد العمل المعتمد من وزارة الشؤون.	.733
13–نفذت وزارة الداخلية تعليمات الجهات المسؤولة خلال أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد بمستوى إنساني مع العمالة الوافدة.	.805

ويتضح من الجدول السابق ان معاملات الثبات لأسئلة الاستبيان لها قيم عالية مما يدل على ان الاداة تتميز بأعلى مستوى من الثبات (.821) مما يعني ان الاستبانة تتمتع بدرجة مناسبة للبحث العلمي، كما يمكن القول بان الاستبانة ثابتة و يعتمد عليها في قياس ما اعدت له,

رابعاً: بيانات المشاركين بالجداول و الرسومات البيانية و النسب المئوية:

جدول (2) بيانات ونسب المشاركين حسب الجنس.

انثى	ذكر
48.1%	**51.9%**

رسم بياني(3) بيانات ونسب المشاركين حسب الجنس.

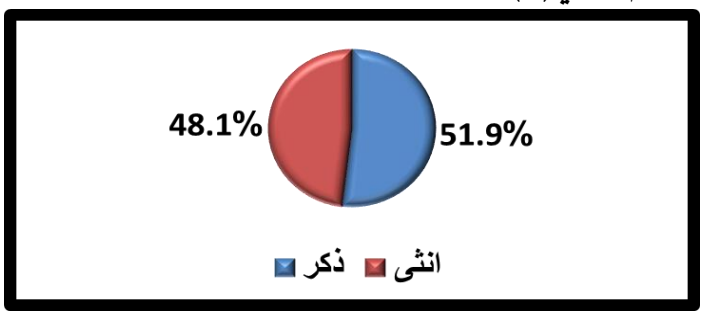

جدول (3) بيانات ونسب المشاركين حسب الجنسية.

غير مواطن	مواطن
9.8%	90.2%

رسم بياني(4) بيانات ونسب المشاركين حسب الجنسية.

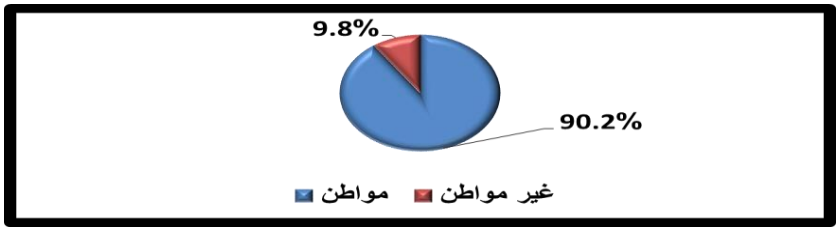

جدول (4) بيانات ونسب المشاركين حسب الفئة العمرية.

من 51 فأكثر	من 31 الى 50	من 18 الى 30
48.5%	43.4%	8.1%

رسم بياني(5) بيانات ونسب المشاركين حسب الفئة العمرية.

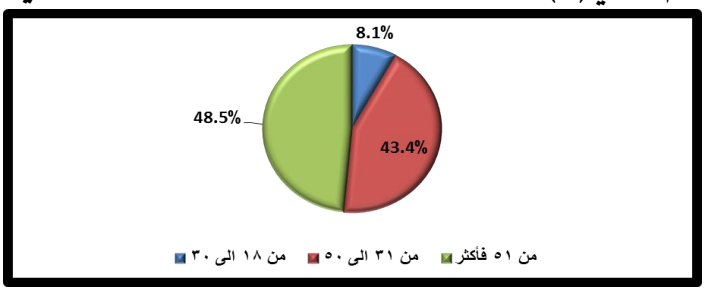

جدول (5) بيانات ونسب المشاركين حسب المستوى التعليمي.

شهادة عليا	بكالريوس	ثانوية عامة
14.4%	61.4%	24.2%

رسم بياني(6) بيانات ونسب المشاركين حسب المستوى التعليمي.

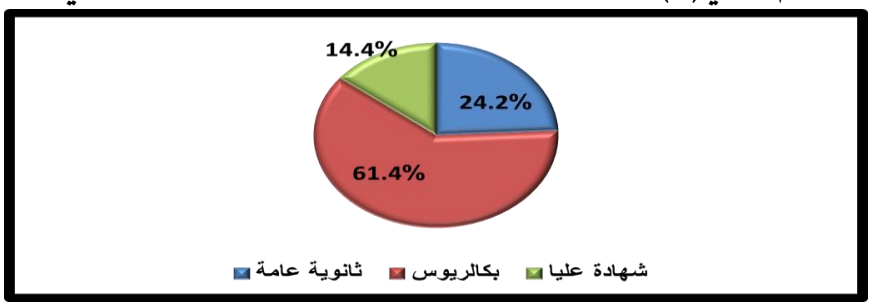

خامساً: الاجابات على اسئلة الاستبيان:

1.توجد خطة استراتيجية كفؤ لإعادة التركيبة السكانية:

جدول (6)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافـــــق بشدة
7.8%	12.7%	9.2%	5.5%	12.1%	52.7%

رسم بياني (7)

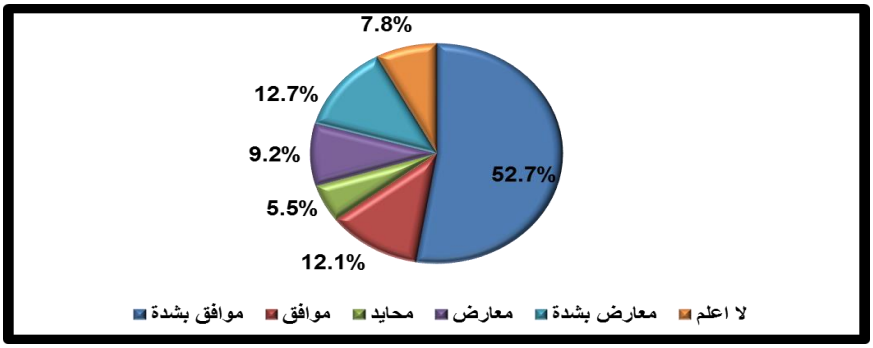

2.تحرص الحكومات الكويتية المتعاقبة على تنفيذ خطة اعادة التركيبة السكانية بكفاءة:

جدول (7)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
7.2%	20.8%	13.6%	7.2%	12.5%	38.7%

رسم بياني (8)

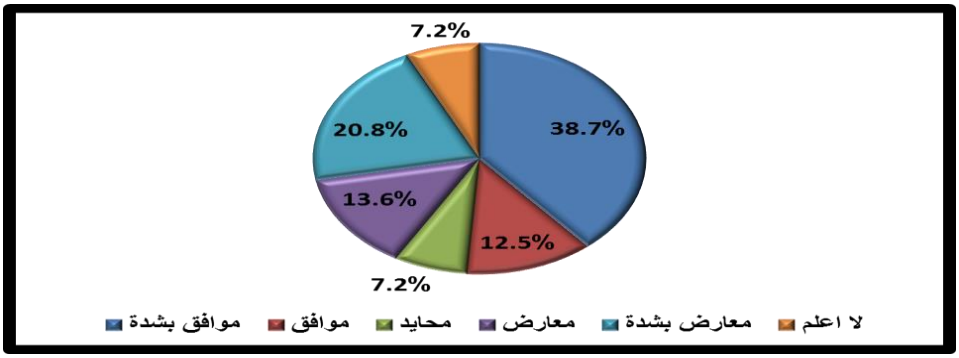

3.وجود العمالة المنزلية مطلب اساسي للاسرة الكويتية:

جدول (8)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافـــــق بشدة
0.8%	1.4%	4.3%	11.3%	45.6%	36.5%

رسم بياني (9)

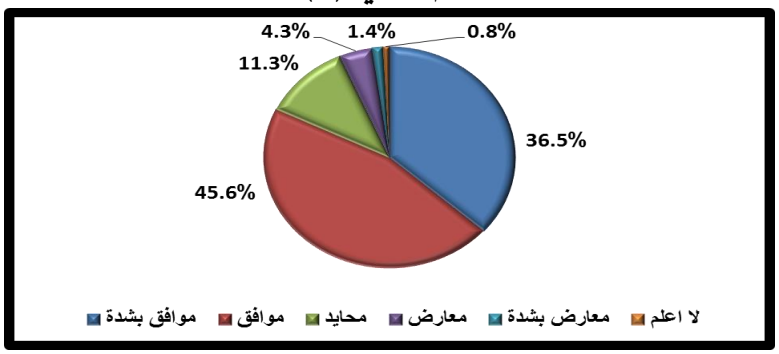

4.تساهم العمالة الوافدة مساهمة فعالة في الاداء الحكومي:

جدول (9)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
2.2%	19.2%	27.3%	19.9%	25.3%	6.2%

رسم بياني (10)

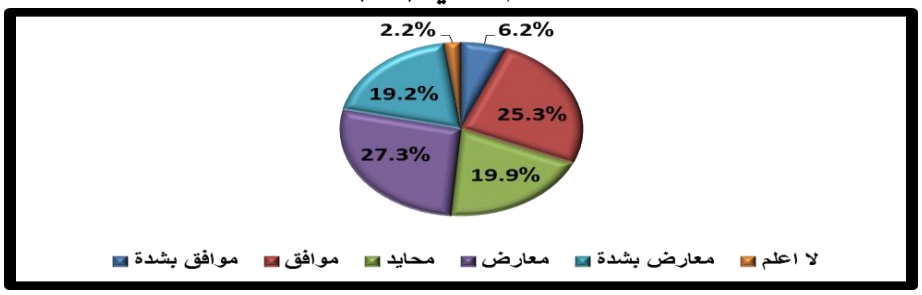

5.يعتمد القطاع الخاص على العمالة الوافدة:

جدول (10)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
2.8%	7.5%	14.9%	13.9%	35.5%	25.4%

رسم بياني (11)

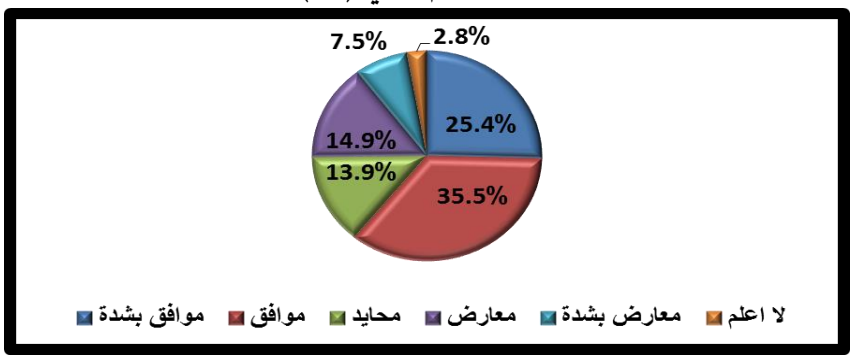

6.يمكن الاستغناء عن العمالة المنزلية بنسبة:

جدول (11)

)%(100استغناء كامل	75%	50%	25%	)%(0لا يمكن الاستغناء
1.9%	13.8%	38.6%	19.3%	26.3%

رسم بياني (12)

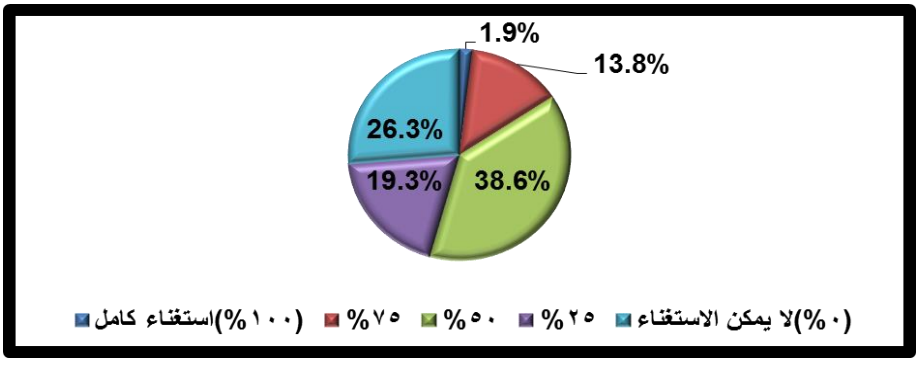

7.يمكن الاستغناء عن العمالة الوافدة في القطاع الحكومي بنسبة:

جدول (12)

%(0)لا يمكن الاستغناء	25%	50%	75%	%(100)استغناء كامل
3.0%	9.3%	25.6%	39.9%	22.2%

رسم بياني (13)

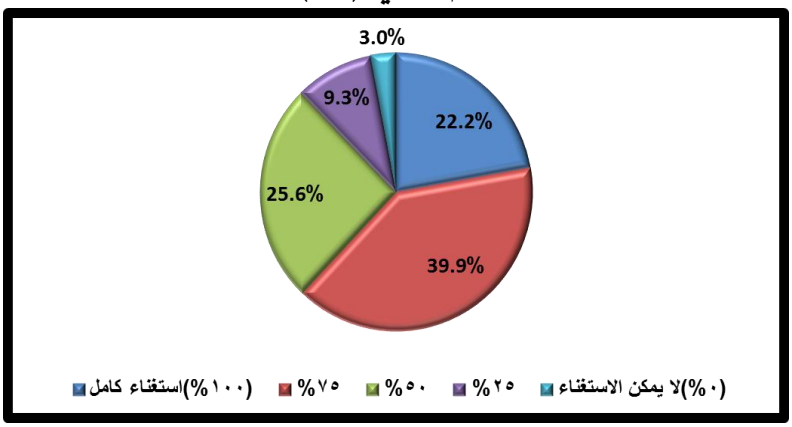

8.يمكن للمواطن القيام بجميع ما يقوم به الوافد من اعمال بكفاءة:

جدول (13)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1.9%	3.9%	11.5%	13.6%	30.9%	38.2%

رسم بياني (14)

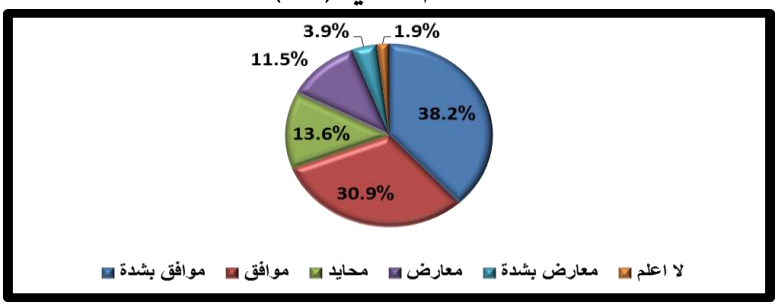

9.توجد خطة واضحة تحدد اماكن سكن العمالة الوافدة:

جدول (14)

موافـــق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	لا اعلم
36.3%	14.6%	6.2%	14.3%	21.1%	7.3%

رسم بياني (15)

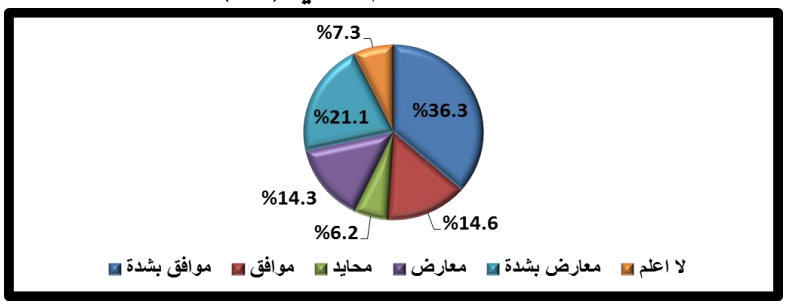

10.تلتزم الجهات المسئولة بتنفيذ و متابعة اسكان الوافدين:

جدول (15)

موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	لا اعلم
37.5%	16.0%	5.8%	14.4%	21.2%	5.1%

رسم بياني (16)

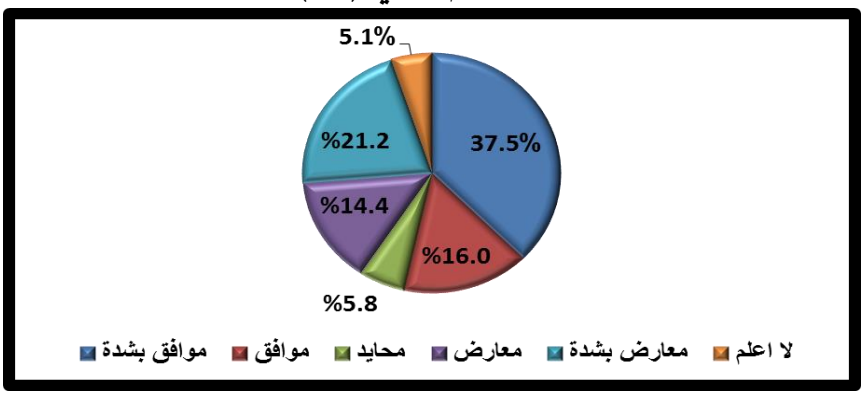

11.يلتزم اصحاب العقارات بتعليمات الجهات المسؤولة عن خطة اسكان الوافدين:

جدول (16)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
%4.5	%24.3	%13.9	%5.0	%13.6	%38.6

رسم بياني(17)

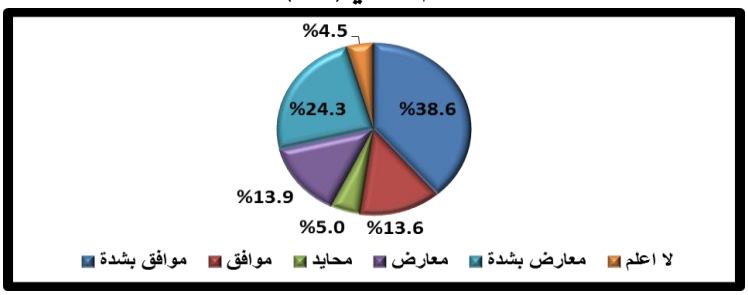

12.يلتزم طرفي العلاقة–صاحب العمل (القطاع الخاص) و الوافد – بتنفيذ شروط عقد العمل المعتمد من وزارة الشؤون:

جدول (17)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
%5.8	%16.0	%15.7	%7.8	%14.2	%40.5

رسم بياني (18)

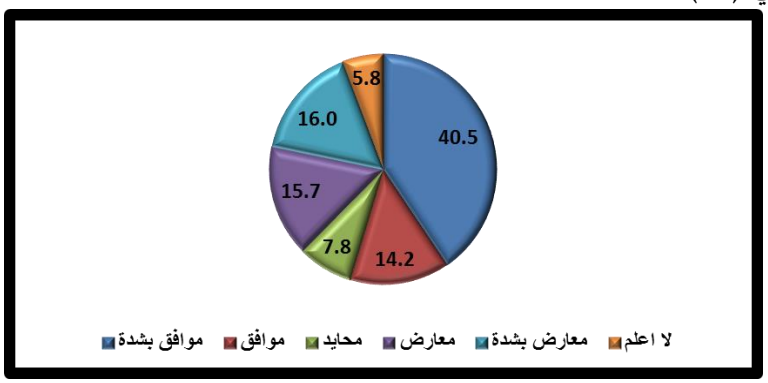

13.من اهم الاسباب التي ادت الى سوء ادارة ملف العمالة الوافدة و ما ينتج عنها من مشاكل اقتصادية و سكانية و غيرها:(بالإمكان اختيار اكثر من اجابة)

جدول (18)

عدم وجود خطة استراتيجية تبين نوعية وأعداد العمالة الوافدة التي تحتاجها الدولة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص	خلل في القوانين التنظيمية	عدم كفاءة الاجهزة الحكومية	الفساد الاداري	تجار الاقامة
%69.2	%43.6	%40.3	%70.7	%82

رسم بياني (19)

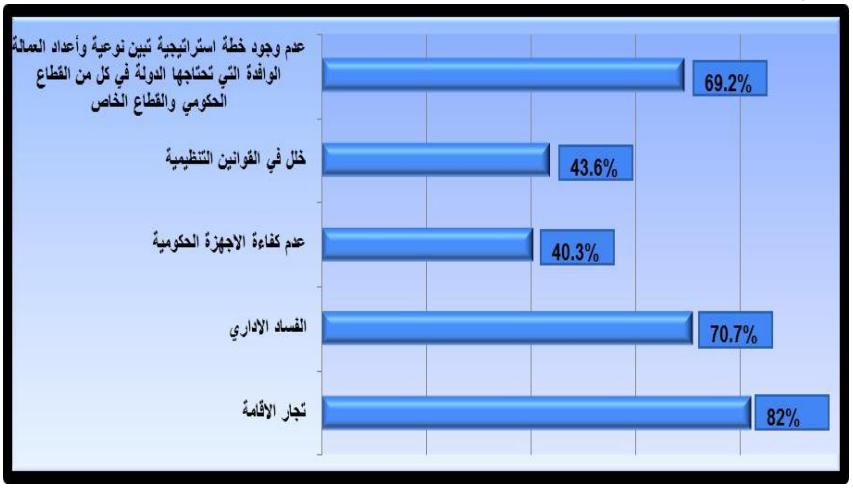

14.نفذت وزارة الداخلية تعليمات الجهات المسؤولة خلال ازمة انتشار فيروس كورونا المستجد بمستوى انساني مع العمالة الوافدة:

جدول (19)

لا اعلم	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
%1.1	%0.6	%1.0	%2.9	%21.3	%73.1

رسم بياني (20)

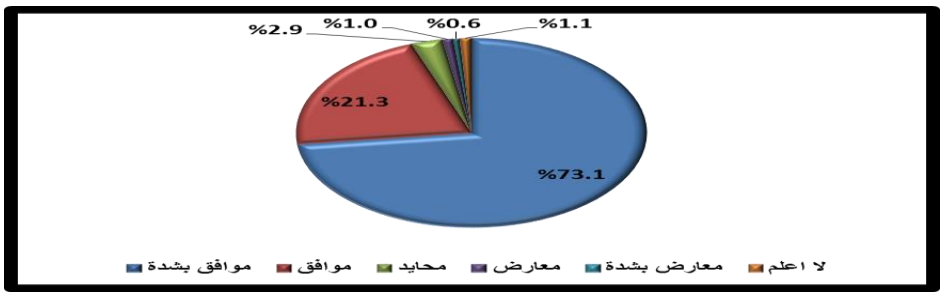

سادساً: الاستنتاج النهائي لتحليل اسئلة الاستبيان:

في الاستنتاج التالي تم دمج موافق وموافق بشدة تحت مسمى "موافق" وتم دمج معارض و معارض بشدة تحت مسمى "معارض" و ذلك لعرض اراء المشاركين ي الاستنتاج النهائي بصورة اوضح واكثر تحديداً:

- يتضح من السؤال الاول والذي يعكس رأي المشاركين في الاستبيان عن شعورهم بوجود خطة استراتيجية كفؤ لإعادة التركيبة السكانية، فان 64.8% كانوا موافقون على وجود خطة، و21.9% لا يرون ان هناك خطة، و 5.5% كانوا محايدين، في حين ان هناك 7.8% لا يعلمون.
- يحتوي السؤال الثاني على تجميع آراء المشاركين حول حرص الحكومات المتعاقبة على تنفيذ خطة لإعادة التركيبة السكانية بكفاءة، حيث كان هناك نسبة 51.5% موافق، و 34.4% معارض، و 7.2% محايد، و 7.2% لا يعلم.
- يتجه آراء المشاركين في الاستبيان حول السؤال الثالث والذي يحدد مدى اهمية العمالة المنزلية للأسرة الكويتية الى ان 82.1% يرون انه مطلب رئيسي، و 5.7% لا يرون ذلك، في حين 11.3% كان موقفهم محايد، و 8.% لا يعلمون.
- يدرس السؤال الرابع مدى اهمية و مساهمة العمالة الوافدة في الاداء الحكومي، حيث يتجه آراء المشاركين الى ان 31.5% يرون انهم فعاليين، و 46.5% لا يرون ذلك، و 19.9% كان موقفهم محايد، و 2.2% لا يعلمون.
- وبالنسبة لأهمية العمالة الوافدة في القطاع الخاص فان آراء المشاركين في السؤال الخامس اتجه نحو ان 60.9% يرون اهمية وجود العمالة الوافدة في القطاع الخاص، و 22.4% يرون عكس ذلك، و 13.9% كانوا محايدين، في حين ان 2.8% لا يعلمون.

–تطرق السؤال السادس حول معرفة نسبة الاستغناء الممكنة عن العمالة المنزلية، حيث اتجه آراء المستجيبون الى ان 1.9% يمكنهم الاستغناء عن العمالة المنزلية، 26.3% لا يمكنهم ذلك، و 13.8% يمكنهم الاستغناء بنسبة 75%، و 38.6% يمكنهم لاستغناء بنسبة 50%، و 19.3% يمكنهم الاستغناء بنسبة 25%.

– اتجه السؤال السابع حول معرفة نسبة الاستغناء الممكنة عن العمالة الوافدة في القطاع الحكومي، حيث اتجه آراء المستجيبون الى ان 22.2% يمكنهم الاستغناء عن العمالة الوافدة في القطاع الحكومي، 3% لا يرون ذلك، و 39.9% يرون ان الاستغناء ممكن بنسبة 75%، و 25.6% يرون ان الاستغناء ممكن بنسبة 50%، و 9.3% يرون ان الاستغناء ممكن بنسبة 25%.

– يحتوي من السؤال الثامن على دراسة آراء المشاركين حول امكانية المواطن بالقيام بالأعمال التي يقوم بها الوافد بكفاءة، حيث اتجه آراء المشاركين ان 69.1% موافقون على ذلك، و 15.4% غير موافقون، و 13.65 محايدون، و 1.9 لا يعلمون.

– يدرس السؤال التاسع آراء المشاركين في الاستبيان حول ما اذا كان هناك خطة واضحة تحدد اماكن سكن العمالة الوافدة في دولة الكويت، حيث كان هناك 50.9% يوافقون على وجود خطة، و 35.4% معارضون، 6.2% محايدون، و 7.3% لا يعلمون.

– وحول التزام الجهات المسؤولة حول تنفيذ ومتابعة اسكان الوافدين يحتوي السؤال العاشر على آراء المشاركين والذي انتج عنه ان 53.5% يوافقون على ذلك، و 35.6% معارضون، و 5.8% محايدون، و 5.1% لا يعلمون.

– حول التزام اصحاب العقارات بتعليمات الجهات المسؤولة عن خطة اسكان الوافدين في السؤال الحادي عشر، يتجه آراء المشاركين الى ان 52.2% موافقون، 38.2% معرضون، و 5% محايدون، و 4.5% لا يعلمون.

– يحتوي السؤال الثاني عشر آراء المشاركين في الاستبيان حول التزام طرفي العلاقة – صاحب العمل (القطاع الخاص) و الوافد–بتنفيذ شروط عقد العمل المعتمد من وزارة الشؤون حيث كان هناك 54.7% موافقون، و 31.7% معارضون، 7.8% محايدون، و 5.8% لا يعلمون.

– وفي السؤال الثالث عشر كان للمشاركين في الاستبيان حرية اختيار اكثر من رأى حول اهم الاسباب التي أدت إلى سوء إدارة ملف العمالة الوافدة وما ينتج عنها من مشاكل اقتصادية وسكانيه وغيرها، كان هناك 82% يرون ان السبب الاهم من تجار الاقامة، و 70.7% يرون ان السبب هو الفساد الاداري، و 69.2% يرون عدم وجود خطة استراتيجية تبين نوعية و اعداد العمالة الوافدة التي تحتاجها الدولة في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص هو السبب الاهم، في حين 43.6% يرون ان هناك خلل في القوانين التنظيمية، و ان 40.3% يرون ان عدم كفاءة الاجهزة الحكومية من الاسباب المهمة.

– السؤال الرابع عشر يحتوي على آراء المشاركين حول تنفيذ وزارة الداخلية تعليمات الجهات المسؤولة خلال أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد بمستوى انساني مع العمالة الوافدة، كان هناك 94.4% يوافقون على ذلك، و 1.6% معارضون، و 2.9% محايدون، و 1.1% لا يعلمون.

– عند استخدام الاختبار الاحصائي (t–test) لدراسة سؤال ان وجود العمالة المنزلية مطلب رئيسي للأسرة الكويتية و متغير الجنس لنرى مدى وجود اختلاف في اجابات الذكور والاناث استنتجنا ان هناك اختلاف في الاجابات

حيث تبين ان اجابات الذكور يتجه نحو موافق من اجابات الاناث التي يتجه نحو موافق بشدة فيما يتعلق بهذا السؤال.

– عند استخدام الاختبار الاحصائي (ANOVA) لدراسة نفس السؤال فيما يتعلق بأهمية العمالة المنزلية للأسرة الكويتية ومتغير المستوى التعليمي، نجد ان اجابات حملة شهادة البكالريوس تختلف عن حملة شهادة الثانوية العامة وحملة الشهادات العليا علماً بان اتجاهات الاجابات لهم تتجه نحو موافق بشدة.

التوصيات

لتطبيق خطة الاحلال واعادة التركيبة السكانية لابد من الدولة والقائمين على وضع الخطط الاستراتيجية استغلال الازمة الحالية وتنطلق من خلالها لتعديل ملف العمالة الوافدة ودعم المواطن بان يكون جزء من تلك الخطط و مراعاة ما يلي:

1) اعداد دراسات استقصائية لتحديد اهدافها حول تلك القضية ودراسة جميع جوانبها لتجنب أي عوائق قد تقع فيها الدولة مستقبلاً
2) على الدولة فتح المعاهد والثانويات المهنية الصناعية بحيث تكون على درجة عالية من التكنولوجيا والتقنية العلمية، ويتم تدريس المهن التي يخجل العمل فيها بسبب نظرة المجتمع لها.
3) رفع المردود المادي بعد التخرج لهذه المهن او تحديد مكافأة اضافية للعاملين فيها وذلك لتشجيع المواطنين للإقبال على هذه المهن.
4) إعطاء خريجين تلك المعاهد والثانويات امتيازات وشهادات تعادل خريجي الثانوية العامة على سبيل المثال، وفتح فرص العمل لهم مثل الوظائف الهندسية المساعدة (كمراقب المباني – مساح الأراضي – فني المختبر – الطباع – السكرتير – المحاسب في الجمعيات التعاونية – ميكانيكي

السيارات) وغيرها من الوظائف التي تم تركها للعمالة الوافدة، علماً بان ما هو موجود من معاهد فنية ومهنية لم يساهم في حل المشكلة، لان نسبة العمالة الوافدة في المهن الصناعية والمهنية تشكل رقماً كبيراً لا يستهان فيه في دولة الكويت حالياً.

5) تفعيل الضوابط التشريعية واللوائح المنظمة لتشغيل العمالة الوافدة في دولة الكويت لاستحالة الاستغناء الكامل عنها مع مراعاة الرعاية الصحية والانسانية لهم ووضع خط ساخن لهم للتواصل لمعرفة اي جوانب قد تضر بحقوقهم الوظيفية او الاجتماعية.

6) التواصل و التنسيق الدائم مع سفارات دولة الكويت في الخارج وتفعيل دورها للتواصل مع العمالة الوافدة الراغبة في العمل بدولة الكويت دون تدخل وسيط قد يضر بمصلحة العمالة مستقبلاً.

7) الاهتمام بإنشاء المدن العمالية لضمان المستوى المعيشي المناسب لعمالة الوافدة وخاصة العمالة قليلة الأجر، وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالأمن والمسكن والتنقل والنظر في التجارب الدولية السابقة.

المراجع

1.موقع الإدارة المركزية للإحصاء على شبكة المعلومات الدولية على العنوان: https://www.csb.gov.kw1

2.طارق عبد العزيز الدوب 2017، مقدمة في استخدام برنامج (SPSS): وزارة الداخلية، أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية–الكويت.

3.طارق عبدالعزيز الدوب 2018 (الطبعة الثانية)، البحث العلمي (المنهج–الطرق–الأساسيات): وزارة الداخلية، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية – الكويت.

4.خالد ناجم الزهراني 2005، اثر العمالة الوافدة على الامن الجنائي، قسم العلوم الشرطية، كليات الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

5.احمد باقر 2020، رياح واوتاد: بين الحقيقة و الاثارة في التركيبة السكانية، الجريدة (alraimedia.com).

6.نجاة الحشاش 2020، الاحلال طموحات كبيرة وقرارات سريعة، الراي (aljarida.com).

7.ماجد صالح الديحاني 2000، العمالة الوافدة (دراسة تحليلية)– مجلس الامة الكويتي (kna.kw).

8.سعد بن مبارك 1998، ظاهرة العمالة الوافدة الأجنبية وتحديات القرن الحادي والعشرين –الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون الخليجي – دولة الكويتي.

9.المجموعة الاحصائية السنوية (2011–2018)– مركز البحوث و الدراسات– وزارة الداخلية– دولة الكويت.